|  |  |
| --- | --- |
| **كلية الادارة والاقتصاد** | College Name |
| **ادارة اعمال**  | Department |
| **سمير حلو حقي الذيابي**  | Full Name as written in Passport |
|  | e-mail |
|  **Professor**  |  **Assistant Professor** |  **Lecturer** |  **Assistant Lecturer**  | Career  |
|  PhD  |  Master  |  |
| **متطلبات الهيكل التنظيمي لإنجاح الرقابة الإدارية بتوسيط الثقة بالعاملين**  **بحث تطبيقي**  | Thesis Title  |
| **1434 هـ 2013 م** | Year |
|  **يتركز موضوع البحث في دراسة ثلاثة متغيرات رئيسة في عمل مكاتب المفتشين العامين ، وهي (الهيكل التنظيمي ، والرقابة الإدارية ، الثقة بالعاملين ) . وهذه المتغيرات من شأنها أن تؤثر في ممارسة مهمة التفتيش على الفساد الإداري والمالي ومكافحته بشكل كفء ، وبالتالي سينصب هذا التأثير في أضعاف القدرة في تحقيق الأهداف. أن تهيئة متطلبات الهيكل التنظيمي وتحقيق الانسجام بين أبعاده ومتغيراته المتغيرات يعد خطوة تهيئة نحو النجاح . ويهدف هذا البحث إلى تحليل طبيعة العلاقة القائمة بين الهيكل التنظيمي والرقابة الإدارية من خلال توسيط الثقة بالعاملين ، ووصولا لتحديد مدى تأثير الهيكل التنظيمي في ممارسة الرقابة الفاعلة التي تقوم بها مكاتب المفتشين العامين في ظل توفير مناخ ملائم للثقة بالعاملين.** **ولفهم طبيعة العلاقة بين المتغيرات الثلاثة المدروسة ، جرى اعتماد متطلبات الهيكل التنظيمي متغيراً تفسيرياً من خلال أبعاد أربعة ، هي (المركزية ، الرسمية ، التعقيد ، التخصص)، والرقابة الإدارية متغيراً مستجيباً من خلال أبعاد أربعة،هي (المعايير ، التصميم ، الاختيار ، التدريب)، والثقة بالعاملين متغيراً وسيطًا من خلال أبعاد أربعة، هي (الانفتاحية ، الاعتمادية ، الاهتمامية ، التماثلية). ومن الجدير بالإشارة ، أن أهمية الموضوع تبرز من دواعي محدودية الاهتمام بدراسات الهيكل التنظيمي ونتائجه على مستوى المؤسسة الرقابية في العراق ، بالرغم من أهمية الأبعاد المكونة له، وما تمثله من خير وسيلة لإنجاح العمل الرقابي الذي يصب في مكافحة الفساد الإداري والمالي . وأيضا يسهم البحث الحالي في فهم طبيعة العلاقة بين تصميم الهيكل التنظيمي وممارسة الرقابة الإدارية من خلال مستويات الثقة بالعاملين، للخروج بصيغة تنظيمية ملائمة تلبي ممارسات التفتيش والرقابة الفاعلة على مستوى المكاتب في العراق.**  **اجري البحث على (8) مكاتب مفتشين عامين من بين الـــــ (36) العاملة في الوزارات العراقية، وبلغت عينة البحث (163) فرداً شملت ثلاثة مستويات من العاملين فيها ، وهي (مدراء الأقسام ، مسئولو الشعب ، وموظفين آخرين ). وكانت الاستبانة وقائمة الفحص هما الوسيلتان الأساسيتان لجمع المعلومات التي أعتمدها الباحث ، فضلا عن استخدام ثلاثة أدوات أخرى ، هي السجلات ،المشاهدات الفعلية ، والمقابلات الشخصية . فلقد تم تضمين موضوع البحث بجملة من التساؤلات الفكرية التي تبلورت بمجموعها مشكلة البحث، ومن ثم حددت أهدافه وأهميته، فضلا عن صياغة أربعة فرضيات رئيسة للبحث تفرعت عن الفرضية الرئيسة الرابعة ثلاثة فرضيات أساسية مهمة . اُستعملت العديد من الوسائل الإحصائية لمعالجة المعلومات المطلوبة، منها معامل ارتباط الرتب (Spearman)، لاختبار فرضيات الارتباط ، ومعامل الانحدار وتحليل المسار الحرج لاختبار فرضيات التأثير. كما تم اعتماد قيمة (Chi-Square) لتحديد الفروق المعنوية للمتغيرات الثلاثة المبحوثة على مستوى مكاتب المفتشين العامين الثمانية، وقد أعتمد اختبار(F) لقياس معنوية تلك العلاقات. وفي ضوء النتائج توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات كان أهمها " ان الهيكل التنظيمي لمكاتب المفتشين العامين قد أتصف بشكل عام بالآلية، وبعيدا كثيرا عن الممارسات العضوية ، بحيث إن أبعاد الهيكل المتمثلة بـ (المركزية ، الرسمية ، التعقيد ، والتخصص) كانت عالية الأستعمال للغاية، مما شكلت لتكون معيقات في ممارسة الرقابة الإدارية الفاعلة، وخلق حالة من عدم الثقة بالعاملين، فضلا عن طول إجراءات العمل وتعقيد خطواتها، وكثرة المشكلات الإدارية والتنظيمية.اختتم البحث بمجموعة من التوصيات أبرزها ضرورة الأخذ بعملية تفويض الصلاحيات، والميل باتجاه اللامركزية كونها تعد أسلوبا تحفيزيا وتدريبيا للعاملين، إذ يؤدي إلى إشعارهم بأهميتهم ، من خلال ممارستهم للسلطة واتخاذ القرارات بشكل كلي أو جزئي . فضلا عن كون اللامركزية الإدارية هي وسيلة مناسبة لتدريبهم على ممارسة المسؤولية بنجاح، وتحفزهم لشغل وظائف مهمة في المستقبل. ويتطلب الوضع الحاضر العمل على نشر ثقافة تحمل المسؤولية بين العاملين، واعتبارها من الأمور المهمة لنجاح ممارسة الرقابة الإدارية بحكم سرعة الإجراءات التي يتطلبها عمل المحققين بمكاتب المفتشين العامين، وصولا لخلق مناخ الثقة المحفز للأداء السليم .*** **المصطلحات الأساسية: الهيكل التنظيمي ، الرقابة الإدارية ، الثقة بالعاملين ، مكاتب المفتشين العامين في العراق ، دراسات السلوك التنظيمي ، الرقابة والتفتيش ، الفساد الإداري والمالي.**
 |  Abstract  |